

تخطيط سياسات التعليم العالي

وفقا لاحتياجات سوق العمل

مدخل عام

- مما تضمنته الخطط الاستراتيجية للتعليم العالي والفني في معظم الدول العربية، رؤية تقوم على إيجاد نظام تعليمي ومهني ذي جودة عالية قادر على تخرج كوادر بشرية متخصصة في مختلف حقول المعرفة، تلبى احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية بما يتواءم مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، كما تتضمن الأهداف العامة لتلك الاستراتيجيات ضرورة تحسين نوعية التعليم العالي ومدى مواءمته لمتطلبات المجتمع بوضع معايير وأسس للاعتماد وضبط الجودة تطبيقاً على مؤسسات التعليم العالي والفني كافة وتطبيق المعايير الدولية.

- ✘ فكان لا بد من إيجاد آليات ووسائل تقييم مخرجات التعليم العالي والفني بهدف قياس مدى تأثير العمليات التي تجري على مدخلات ذلك التعليم في مؤسسات التعليم العالي والفني وبما يخدم حاجة السوق من الكفاءات ذات الإنتاجية العالية.
- ✘ ما زالت ظاهرة البطالة وتوظيف القوى العاملة المؤهلة من أهم القضايا ذات الانعكاس الاجتماعي والاقتصادي.
- ✘ ولذلك فمن التفسيرات الهامة لازمة البطالة وضعف الانتاجية عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل ، فكان لا بد من وصف وتحليل وتشخيص ظاهرة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وفي نفس الوقت التعرف على متطلبات الاقتصاد من مؤسسات التعليم العالي.

- ✘ ما زالت بعض سياسات التعليم التقني في بعض الدول العربية حبيسة الأفكار والموروث الثقافي الذي يشدها للتوجه نحو التعليم الأكاديمي .
- ✘ دخول أشخاص لسوق العمل من غير مرجعية مهنية تدريبية . نتيجة عدم حصول بعض الفنيين على رخصة تحدد أهليته للعمل .
- ✘ ما جدوى الاتفاق على النظام التعليمي إن لم يكن قادر على توفير منتج تعليمي يتناسب وحاجة القطاعات الإنتاجية .
- ✘ ولذلك كانت ضرورة إشراك أصحاب العمل في وضع السياسات التعليمية والتدريبية وإعداد المناهج ومراقبة جودة الأداء لتنسجم سياسات التعليم التقني مع الاحتياجات الفعلية لأصحاب العمل في سوق العمالة بهدف إشراك سوق العمل في تحديد المخرجات العملية والتعليمية .

التخطيط للسياسات التعليمية :

- التخطيط هو عملية علمية منظمة ومستمرة لتحقيق أهداف مستقبلية بوسائل مناسبة تقوم على مجموعة من القرارات و الإجراءات الرشيدة لبدائل واضحة وفقا لأولويات مختارة بعناية بهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والامكانيات المتاحة ولعنصري الزمن والتكلفة كي يصبح نظام التربية (التعليم) بمراحله الأساسية أكثر كفاءة وفاعلية للاستجابة لاحتياجات المعلمين وتنميتهم الدائمة .

• دواعي ومبررات الأخذ بالتخطيط التعليمي:

- 1/ قيام التخطيط الاقتصادي وشعوره بالحاجة الأساسية إلى التخطيط التعليمي لتلبية حاجة الاقتصاد من العنصر البشري .
- 2/ تحول النظرية إلى التعليم باعتباره خدمة استهلاكية إلى اعتبار أن التعليم مردودا وتوظيفا مشمرا لرؤوس الأموال .

3/ الزيادة السكانية و ما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم .
4/ التغير في تركيب المهن و الوظائف و ما تتطلبه ذلك من مستويات مختلفة من المهارات و المهن و الخبرات الضرورية المواكبة للتطور في هيكل العمالة و تغيره .

5/ طول فترة إعداد القوة البشرية يستوجب تخطيط التعليم تخطيطا طويلا المدى لضمان التأهيل المواكب للاحتياجات كما وكيفا .

6/ ضرورة التخطيط لإيجاد حلول لمشكلة ارتفاع نفقات التعليم .

7/ ضرورة مجاراة التعليم للتقدم السريع والتغير السريع في ميدان العلم والصناعة خاصة .

8/ التكامل بين أنواع التعليم و مشكلاته مما يستلزم التخطيط لتقديم حلول شاملة .

9/ الإيمان المتزايد بالتخطيط و قيمته في السيطرة على المستقبل .

المدخل الرئيسية لتخطيط التعليم:

- مدخل التخطيط هي الأسلوب العلمي الذي يمكن إتباعه عند وضع الخطة وتختلف الأساليب باختلاف القائمين على التخطيط ومجالاته وأهدافه .
- وتبين التجارب والاتجاهات التخطيطية المعاصرة أنه يمكن الجمع بين مدخلين أو أكثر لوضع خطة التعليم بهدف تنفيذها وتقومها وجعلها أكثر ملائمة لظروف ومتغيرات التعليم وعلاقته بمجتمعه، وهناك ثلاثة مدخل معروفة في التخطيط التعليمي يستخدمها رجال الاقتصاد هي:

1. مدخل إعداد القوى العاملة،

2. مدخل التكلفة والعائد،

3. مدخل الطلب الاجتماعي.

I/ مدخل إعداد القوى العاملة :

صاحب زيادة الطلب على التعليم ،خاصة في الدول النامية ، التوسع فيه لمقابلة الاحتياجات الثقافية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة العمالة غير المدربة تدريباً كافياً، وبالإضافة لما تعانيه دول العالم الثالث من سوء توزيع العمالة وضعف إنتاجيتها، فلقد أدى التوسع في التعليم إلى زيادة الخلل في القوى العاملة واضطراب سوق العمل وتأرجحه بين الزيادة والنقصان في تخصصات ومستويات عدة، وما ترتب على ذلك من نتائج أهمها :

* بطالة المتعلمين .

* انخفاض الأجور .

* استخدام المؤهلات العليا في وظائف كئيبية بسيطة .

* انخفاض إنتاجية العمالة وبالتالي انخفاض الإنتاج العام .

ويعزي ذلك إلى الاختلاف في سرعة نمو هيكل التعليم العالي وهيكل الاقتصاد ونتيجة تضخم التعليم وتخرج أعداد تزيد عن الطلب، وقد تبين أن التعليم في هذه الدول خصوصا التعليم العالي ينمو بسرعة تزيد مرتين أو ثلاثة مرات عن معدلات فرص العمل في القطاع الاقتصادي .

لذلك تتجلى ضرورة تخطيط التعليم وفقاً للاحتياجات الفعلية من القوى وبدأ استخدام مدخل إعداد القوى العاملة في مسارات ضيقة وتطبيقات ميكانيكية معتمداً على كفاية التعليم الخارجية التي تحصر ملاءمة ناتج نظام التعليم باحتياجات البلاد من زاوية إحصائية بسيطة، فانحصر هذا المدخل في عمل تقديرات لاحتياجات العمالة في القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعرض لموازن العرض والطلب وفق تصنيفات مهنية كمية. وبالتالي أصبح هذا المدخل قيماً مفتعلاً على توسع التعليم، وخاصة التعليم العالي الذي لا يصل مستواه إلى أكبر عدد من الناس. فضلاً عن أن التنبؤ المستقبلي بالاحتياجات من القوى العاملة قام على أسس غير سليمة فاضر بالخطة وأدى ذلك إلى نوع من القصور في تحقيق الأهداف. ولذلك تركز الاهتمام حول تقنيات هذا المدخل فظهرت معايير ومقاييس وأسس تبني عليها استراتيجية تنفيذ الخطط.

ولقد تعاظم الاهتمام بمدخل القوى العاملة لتخطيط التعليم كأسلوب رئيس مع الاستعانة ببعض المداخل الأخرى كأساليب معادلة له نتيجة عدد من العوامل أهمها :

I/ تزايد الطلب علي العمال الأكثر مهارة وتدريباً في جميع التخصصات وعلى جميع المستويات وخصوصاً المستويات الدقيقة والنادرة، مما استدعي تخطيط التعليم لتلبية هذه الاحتياجات .

2/ تغير طبيعة العمل ومستويات المهارة المطلوبة للمهن فرض الاهتمام بالتخطيط الكيفي للتعليم ليتلاءم محتواه مع مواصفات المهن والوظائف

3/ إعداد القوى العاملة عن طريق التعليم يتطلب فترة طويلة قد تمتد إلي عشرين سنة لذلك يجب تقدير الاحتياجات المباشرة من القوى العاملة كما وكيفا، ثم ترجمتها إلي احتياجات مهنية، واتخاذ ذلك وسيلة لتخطيط التعليم لفترة قادمة .

4/ الحاجة لمدخل إعداد القوى العاملة والوصول إلى التشغيل الكامل للعمالة يتطلب التخطيط التعليمي .

5/ استخدام مدخل القوى العاملة يقوي العلاقة بين التعليم والعمالة والعمل المنتج، باعتبار التعليم جزء أصيل من عملية التنمية الشاملة ويتوقف تحقيقها على كفاية النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات من العمالة المؤهلة والمدربة مما يضمن نشر التعليم وتحسين نوعيته وزيادة فاعلية العمل وضمان أقصى مساهمة للتعليم في عمليات التنمية .

6/ أدي التطور العلمي والتكنولوجي إلى حدوث تغيير في تركيب المهن والوظائف مما يتطلب من التعليم الاهتمام بالتدريب المنظم والمستمر للحصول على المهارة والخبرة اللازمة للانتقال بين المهن والوظائف .

2/ مدخل التكلفة والعائد :

- يقوم على أساس أن التعليم مجال من مجالات الاستثمار وان الفائدة الاقتصادية لمختلف مستويات التعليم يمكن مقارنتها بتقدير معدلات العائد أو المردود الفردي والاجتماعي منها .

3/ مدخل الطلب الاجتماعي :

- يعني بالنظرة الإنسانية التي ترى أن للتعليم أهداف أخرى غير الأهداف الاقتصادية ومعياره هو تلبية الاحتياجات الثقافية للمجتمع برميته .
- وهنا يعني التعرف على الاحتياجات المستقبلية من التعليم تبعاً لمقدار الطلب الاجتماعي عليها ، وتقدير هذا الطلب على التعليم على أساس سكاني أو ديمغرافي من حيث عدد الأماكن الدراسية المطلوبة في مختلف أنواع التعليم ومستوياته وتقدير نسبة التلاميذ المتحقين بالمدارس أو المطلوب إلحاقهم بها

- ويعني أسلوب الطلب الاجتماعي علي التعليم بتوفير مختلف أنواع التعليم لكل تلميذ حسب قدراته وإمكانياته ورغباته . وبينما يركز أسلوب متطلبات القوى البشرية علي حاجة الاقتصاد القومي من هذه القوى نجد أن أسلوب الطلب الاجتماعي يقوم علي أساس التخطيط لتوفير قوة بشرية متعلمة بصرف النظر عن متطلباته أو حاجة سوق العمل .
- والنقد الذي يوجه إلى المداخل الثلاثة السابقة للتخطيط هو أنها معنية بالكم لا بالكيف في التعليم وتهمل ما يعنيه هذا الكيف بالنسبة للتنمية والنقد الثاني أن جميعها تهتم بالتعليم الرسمي الذي يتم في المعاهد والمدارس العامة ولا تعني بالأنواع الأخرى من التعليم غير الرسمي مثل الدراسة بالمراسلة والتلمذة الصناعية وتعليم الكبار .

تخطيط القوى العاملة والتنمية البشرية:

- لقد انعكس الاهتمام بتخطيط القوى العاملة كمكون من مكونات التنمية البشرية في جهود العديد من المنظمات الدولية كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوربي وتشجيعها تطبيق الأساليب الحديثة في التخطيط في هذا المجال.
- كما تبنت التوجه إلى أن تخطيط التعليم والتدريب والتشغيل على أساس تقنيات قياس القوى العاملة ينبغي أن ينظر إليه كعمل متكامل في إطار التنمية بمفهومها الحديث، وأن أهداف قياس القوى العاملة تتمثل في قياس الطلب على القوى العاملة وقدرة النظام التعليمي و نظام التدريب علي ترجمة أهداف خطة التنمية إلي متطلبات واحتياجات القوى العاملة، ووضع البرامج التعليمية والتدريبية اللازمة .

- وهذا يؤكد علي أن الطلب علي القوى العاملة يعتبر متغيراً مستقلاً في عملية التنمية، وأن الغرض منها يمثل المتغير التابع، كما يبدو من مخرجات نظم التعليم النظامي وغير النظامي .
- ومن هنا كانت أهمية تخطيط القوى العاملة في عملية التنمية، الأمر الذي يحتاج إلي تعاون بين مخططي التنمية ومخططي التعليم والقوى العاملة .
- إن الاهتمام بربط تخطيط التعليم بالقوى العاملة مرده أن أمة تسعى إلى تنمية نفسها تنمية شاملة بما تعنيه هذه التنمية من تنمية اجتماعية وتنمية اقتصادية، لا بد أن تأخذ في اعتبارها إعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية .

- كما أن هذه القوى البشرية إذا ما كانت مدربة تدريباً عالياً أمكنها أن تقود الجهود التنموية اجتماعياً واقتصادياً، ليتطور المجتمع ويحقق أهدافه.
- إن مدخل القومي العاملة يمكننا من رؤية، بل وتحديد، دور نظام التعليم، والتخطيط له في مقابل الاحتياطات اللازمة للتنمية من القوى البشرية.
- وتعتمد التوقعات الاقتصادية التي تهم المخطط التعليمي في دوره الواسع في تخطيط تنمية القوى البشرية على:-

I/ توقعات النشاط الاقتصادي ونمو الإنتاج والقيمة المضافة أو الدخل وهذا يتضمن إجمالي ثمن الإنتاج والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي كما يقيسه الدخل القومي الإجمالي. ويحسب الناتج الكلي لكل قطاع رئيس من القطاعات الاقتصادية .

2/ توقعات السكان العاملون بالاقتصاد وقوي العمل، وتوقعات التوظيف مصنفة بحسب قطاعات الاقتصاد، واحتياجات القوي العاملة حسب المهن والمستوي التعليمي .

3/ الإنتاجية أو الإنتاج بالنسبة للفرد مستخرجة من الإنتاج والعمل . ويؤخذ في الاعتبار عند حساب هذه التوقعات التقدم التكنولوجي وتغيرات الاستثمار في رأس المال، والتغيرات التنظيمية للمؤسسات المختلفة .

4/ توقعات أخري خاصة بالصناعات أو المهن ويرجع اعتماد المخطط التعليمي علي التوقعات الاقتصادية أساسا في :
أ/ وضع أهداف التعليم، ونظام التدريب .
ب/ وضع أهداف التعليم في صورة الطلب علي القوي العاملة .
ج/ تحديد متطلبات وتعليم وتدريب القوي العاملة في ضوء الطلب وتوقعات المخرجات التعليمية .

متطلبات استخدام مدخل إعداد القوى العاملة في التخطيط التعليمي :

إن مدخل إعداد القوى العاملة في التخطيط التعليمي يتطلب :

I/ إحداث تغييرات جوهرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والنظام

التعليمي وذلك من خلال :-

أ/ خلق فرص عمالة جديدة (النظام الاقتصادي) .

ب/ يقوم التعليم بتوفير وإعداد الأيدي العاملة كما وكيفا .

2/ وضع استراتيجيات جديدة للتنمية تتصف بالشمول والنمو المتوازن .

3/ الاهتمام بتربية الإنسان باعتباره محور عملية التنمية .

4/ إعطاء أولوية للأهداف الاجتماعية خصوصا عند الأخذ باستراتيجية

التنمية البشرية المستدامة .

5/ تصحيح الخلل الناتج عن سياسة التوظيف والأجور وتسعير الشهادات .
كما أن هذا المدخل يتضمن مجموعة من العمليات والإجراءات المتداخلة
والتفاعلة فيما بينها وهي :

أ/ التنبؤ بالنمو الاقتصادي :-

يتم ذلك من خلال تحديد مسار النمو الاقتصادي ورصد توجهاته في الفترة
السابقة علي الخطة من خلال حصر حجم الإنتاج ونوعه، الإنتاجية الحالية
والمتوقعة، دلالاتها وقيمها المضافة في القطاعات الاقتصادية خلال سنوات
الخطة، تقدير مستقبل قطاعات الاقتصاد المختلفة في ضوء اتجاهات نمو
الاقتصاد القومي، وكذا تقدير اتجاهات النمو في الهيكل الوظيفي والمهني في
مختلف القطاعات والأنشطة .

ب/ تشخيص الوضع الراهن :-

ويتضمن ذلك تقويم الحالة الراهنة لقطاع التعليم والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ووضع القوي العاملة وجمع بيانات شاملة عن :

* تركيب السكان وإحصاءاتهم الحيوية (نسبة الزيادة السنوية، الهرم السكاني و..... الخ) .

* تركيب هيكل القوي العاملة الحالية وحجمها وتوزيعها والتغير الذي طرأ عليها خلال الفترة أو الخطة السابقة .

* التركيب المهني لقوة العمل والحالة التعليمية في كل قطاع ومستويات المهنة .

* نظام التعليم والتدريب وكفايته الإنتاجية .

* سياسة التوظيف والأجور والحوافز .

ج/ التنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة :

يرتبط نجاح خطط التنمية بتوفير الاحتياجات اللازمة من القوى العاملة كما وكيفا وفي الوقت والمكان والمستويات المناسبة حاليا ومستقبلا . وتصنف الاحتياجات إلى :

1/ احتياجات عاجلة يجب أن تتوفر في الأعوام القليلة القادمة .

2/ احتياجات متوسطة يجب أن تتوفر في زمن خطة خمسية واحدة أو خطتين .

3/ احتياجات بعيدة المدى ويجب أن تتوفر في فترة من 15-20 سنة .

وتوفير الاحتياجات العاملة والملحة يتم في الغالب عن طريق التدريب التحويلي والتدريب التجديدي أما التنبؤ بالاحتياجات بعيدة المدى فيتم ضمن استراتيجية شاملة، بحيث يتم عمل تقدير لشغل الوظائف والمهن الضرورية لتحقيق أهداف خطة التنمية، بحيث لا يزيد إجمالي الطلب من القوة العاملة علي إجمالي العرض .

د/ تقدير المعروض من القوى العاملة:

• تعتبر هذه المرحلة ابسط المراحل إذ تعتمد على إحصاءات التعليم والتدريب ودراسات السكان، وجميع الإحصاءات والمعلومات التي يمكن استخدامها في التنبؤ بحجم ومستويات تغير العرض من قوة العمل للسنوات القادمة بدرجة عالية من الدقة.

• ويتم تقدير العرض من القوى العاملة حسب المهن والمستوى التعليمي على أساس تقدير السكان في المستقبل، موزعا حسب العمر، النوع بالاعتماد على الإحصاءات الحيوية والهجرة، نسب المساهمة في النشاط الاقتصادي، نسب الاستيعاب في قوة العمل، بناء العرض المتوقع من أجهزة التعليم والتدريب لتحديد العجز أو النقص ثم تحديد العبء الملقى على النظام التعليمي للاقتراب من العرض المتوقع . ومن العوامل التي تؤثر على حجم العرض ما يلي:

- *الداخلون إلى قوة العمل ونوعيتهم عن طريق التعليم والتدريب .
- *العوامل الحافزة من مهنة إلى أخرى مثل الأجور وغيرها .
- *التقدم في السلم الوظيفي عن طريق التعليم ثم التدريب .
- *الخارجين من قوة العمل بسبب التقاعد أو الوفاة أو المرض أو الهجرة والظروف المفاجئة الطبيعية والاجتماعية والسياسية .
- *التقدم التكنولوجي ودوره في تقليص الدور المباشر للإنسان في عملية الإنتاج .
- *العمالة الوافدة .

هـ/ الموازنة بين العرض والطلب من القوى العاملة :

- وتتضمن مقارنة المتاح (العرض) من القوى العاملة بالاحتياجات منها (الطلب) بقصد تحديد الفائض أو النقص منها ، ويتم بيان ذلك في فئات وظيفية ومهنية وترجمتها إلى مستويات تعليمية وتدريبية .
- وفي حالة تحديد وتقدير الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة في كل مهنة وكل مستوى وظيفي وترجمتها إلى حاجات تعليمية يعبر عنها بعد ذلك بأهداف تربوية تمثل ناتج النظام التعليمي (مخرجاته) . وهنا يتم التدخل المحسوب مخطيطيا لإعادة توجيه التعليم وتعديل سياسته للربط بينها وبين الاحتياجات للوصول إلى نوع من التوازن بين العرض والطلب من القوى العاملة .

و/وضع خطة التعليم والتدريب :

تأتي هذه المرحلة بعد تقدير الطلب والعرض والموازنة بينهما من العمالة حسب كل مهنة ومستوى وظيفي حيث يتم ترجمتها إلى ما يقابلها من حاجات تعليمية ومهنية يتم إعدادها من قبل النظام التعليمي خلال الفترة المحددة للخطة للوفاء بالاحتياجات من القوى العاملة . ويتطلب وضع الخطة إلى جانب ما سبق ما يلي:

I/ تقدير العرض المتوقع من المستويات والمؤهلات التعليمية التي سوف تلتحق بسوق العمل، مع استبعاد معدلات الوفاة والخارجين عن قوة العمل والهجرة .
2/ تقدير الأعداد الإضافية التي يجب على خطة التعليم الوفاء بها وهذا يتطلب:

- معرفة الأعداد المطلوب تأهيلها وتدريبها خلال الخطة .
- الجهد التوسعي المطلوب في نظام التعليم وما يلزمه من مبان وتجهيزات وأموال ومعلمين وإداريين . . . الخ .

- التدفق الطلابي داخل التعليم وحسب معدلات الهدر .
- كفاية العملية التعليمية وعلاقتها بالمواصفات المطلوبة للخريجين بعد إجراء دراسات حول تحليل العمل .
- 3/ تعيين الأهداف العينية للخطة ومشاريعها المختلفة .
- 4/ تحديد الكلفة اللازمة للإنشاءات والخدمات التعليمية ومصادر التمويل .
- 5/ دراسة مختلف الاحتمالات والتغيرات التي قد تطرأ على التنفيذ .

المدخل المتكامل للتخطيط لسياسات التعليم

- ✘ المدخل المتكامل من وجهة نظرنا الذي ينسجم مع كل ما لتغيرات والتحديات المحيطة بقطاعي التعليم العالي والفني هو المدخل الذي باستطاعته الدمج لكل المداخل الثلاثة المشار إليها سابقا في التخطيط وهي: (الطلب الاجتماعي - القوى العاملة - التكلفة / العائد)، بحيث تتم معالجة كل عيوب كل مدخل علي حده ويسمح بدرجة من المرونة التي تجعل متخذ القرار يختار بين البدائل والأولويات حسبما تحتاج الظروف المتغيرة والمفاجآت غير المحسوبة.
- ✘ ومن أهم الأسس التي يركز عليها المدخل المتكامل في التخطيط لسياسات التعليم العالي والفني، كما تصور، ما يأتي:

أسس المدخل المتكامل

- × لا يوجد مدخل مثالي في التخطيط لسياسات التعليم .
- × تتضمن إيجابيات المداخل الثلاثة لأن أيًا من مداخل التخطيط الثلاثة له مميزات كما له عيوب .
- × يسمح بدرجة من المرونة كما أشرنا إلى ذلك سابقا .
- × - يسمح بالاختيار بين البدائل والأولويات حسب الظروف والمتغيرات .
- × - يضع التخطيط لسياسات التعليم في إطار التخطيط القومي الشامل

تابع : أسس المدخل المتكامل

- ✘ يؤكد على أهمية التخطيط الإقليمي (لا مركزية التخطيط
- ✘ يوسع قاعدة المشاركة في عمليات التخطيط للمتخصصين في التعليم والاقتصاد والتنمية ورجال الأعمال.
- ✘ - تسمح باستخدام الأساليب الجديدة (التقنيات الحديثة) في التخطيط ، لتساهم في دقة التنبؤ والإسقاط وغيرها من الوسائل التي تعمل على دقة إعداد وتقويم الخطط التربوية
- ✘ - أنه يضع في الاعتبار الطلب الاجتماعي على التعليم مع مراعاة جودة التعليم في ظل أسلوب التكلفة / العائد

التخطيط في إطار مدخل متكامل للسياسات التعليمية

- إن التخطيط في إطار المدخل المتكامل لسياسات التعليم هو تخطيط مستقبلي يضع في الاعتبار القوى والعوامل الخارجية التي تحيط بالمؤسسة والتكامل بينها وبين العوامل والقوى الداخلية بما يساهم في اكتشاف الفرص الجديدة والمآحة في المستقبل .
- وتؤكد فلسفة التخطيط على أهمية المشاركة من قبل ورجال الأعمال والقادة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني في إعادة هيكلة وتنظيم الوضع القائم توخيا لوضع مستقبلي أفضل .
- وبعد التخطيط للسياسات التعليمية مرحلة أو جزءا من التخطيط الشامل الذي يستخدم في مؤسسات ومعاهد التعليم . وهو التخطيط الذي يقوم على أساس حساب الظروف البيئية المتغيرة وحاجات سوق العمل ، مع الأخذ في الاعتبار نوعية المجتمع والحياة فيه في المستقبل

عناصر التخطيط للسياسات التعليمية

- تحليل عناصر البيئة المحيطة الداخلية والخارجية
- تحليل وتحديد المصادر اللازمة (معونات - تسهيلات إلخ)
 - تحليل الفرص التنافسية .
 - تحليل مصادر القوة والضعف للمؤسسة .
 - صياغة الأهداف (حاليا ومستقبليا) .
 - صياغة الاستراتيجية اللازمة لتحقيق الأهداف .
 - إجراء عمليات التحسين أو التطوير أو الإصلاح

عوامل نجاح التخطيط للسياسات التعليمية

- ✘ وجود قيادة فعالة وفريق عمل وخبراء لصياغة السياسات والاستراتيجيات.
- ✘ بناء وتحديد المسؤوليات بوضوح.
- ✘ وضع خطط توضيحية تفصيلية للتخطيط العام.
- ✘ توفر الدعم المادي المستمر.
- ✘ المشاركة من جميع الأطراف ذات العلاقة.

نماذج عملية لتخطيط سياسات التعليم العالي

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

القبول : زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي

السياسات

صياغة خطة وطنية لاستيعاب خريجي وخريجات الثانوية بنسبة ٦٠ - ٨٠ ٪
بناء على إحصاءات النمو السكاني للسنوات القادمة

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

القبول : زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي

السياسات

تطوير معايير وإجراءات القبول.

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

القبول : زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي

السياسات

التركيز على التعليم التأهيلي من خلال افتتاح أعداد مناسبة من كليات المجتمع.

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

التمويل : تنوع مصادر تمويل التعليم العالي

السياسات

إسهام القطاع الخاص والأوقاف والمؤسسات العامة في توفير الفرص التعليمية.

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

التمويل : تنوع مصادر تمويل التعليم العالي

السياسات

إعادة تنظيم المكافآت واستغلال العائد لدعم التعليم العالي (الحكومي /
الأهلي)

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

التمويل : تنوع مصادر تمويل التعليم العالي

السياسات

ترشيد الإنفاق، وتحسين الكفاءة الداخلية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام (أي بتخفيض تكلفة الطالب)

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

التمويل : تنوع مصادر تمويل التعليم العالي

السياسات

دعم التعليم الأهلي ليصبح رافدا للتعليم العالي الحكومي

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

التمويل : تنوع مصادر تمويل التعليم العالي

السياسات

تشجيع المؤسسات التعليمية والبحثية بتقديم خبراتها الاستشارية والبحثية
للمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية مقابل تمويلها نظير هذه الخدمات

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

التمويل : تنوع مصادر تمويل التعليم العالي

السياسات

زيادة الموارد المالية للمؤسسات عن طريق مجهوداتها الذاتية عقود التدريب،
برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر، برامج إعادة التأهيل، ووضع الرسوم
للحصول على خدماتها التعليمية

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

المواءمة مع سوق العمل : مواءمة المخرجات مع متطلبات التنمية وسوق العمل

السياسات

توجيه القبول للكليات والتخصصات التي تتطلبها حركة التنمية واحتياجات سوق العمل بقطاعيه العام والخاص

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

المواءمة مع سوق العمل : مواءمة المخرجات مع متطلبات التنمية وسوق العمل

السياسات

متابعة العمل في برنامج " إعادة التأهيل للتخصصات التربوية" بالتنسيق مع الجامعات ووزارة المعارف ووزارة الخدمة المدنية

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

الجودة : تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي

السياسات

تنمية القدرات والمؤسسات البحثية والدخول بقوة في عالم البحث العلمي
التطبيقي

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

الجودة : تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي

السياسات

تنمية الموارد البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

الجودة : تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي

السياسات

تحسين البيئة التعليمية وذلك باستكمال بناء المقرات الدائمة للمؤسسات التعليمية وتوفير السكن المناسب والقريب للطلاب والأساتذة ونحوه

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

الجودة : تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي

السياسات

تبني خطة وطنية شاملة لمؤسسات التعليم العالي وفقاً لاحتياجات كل منها
تستهدف زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدون والفنيين
بما يتناسب مع أعداد الطلبة المتجهين إلى تلك المؤسسات

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

الجودة : تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي

السياسات

استخدام التقنيات الحديثة في كافة مجالات العملية التعليمية

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

الجودة : تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي

السياسات

إكساب الخريجين المهارات الأساسية (الاتصال، التقارير، اللغة) ومراجعة
الخطط الدراسية بما يحقق ذلك على حساب المهارات النظرية

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

الجودة : تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي

السياسات

تطوير الدراسات العليا ورفع مهارات الباحثين

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

الجودة : تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي

السياسات

إيجاد هيئة للاعتماد الأكاديمي بغرض اعتماد برامج المؤسسات الحكومية والخاصة وتكون أداة ضبط ومرجع معلوماتي وتخطيطي عن الجديد في البرامج والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

أهداف استراتيجية أخرى

السياسات

تبنى أسلوب التخطيط الاستراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم
العالي

سياسة التعليم العالي

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

معالم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الأهداف الاستراتيجية

أهداف استراتيجية أخرى

السياسات

الاستفادة من التجارب العالمية